

دليل الاستصحاب وعلاقته بأصل الوضع وبمفاهيم الرد إلى الأصل والعدول عنه

أ: عبدالرحمان بلحنش

جامعة ابن خلدون بتيارت.

ملخص البحث :

المتصفح لدليل استصحاب حال الأصل في كتب التراث تصادفه مصطلحات عديدة لها علاقة بهذا الدليل، ومنه يتبين لنا أن النحاة كانوا على علم بهذا الأصل، وإن لم يصطلحوا على تسميته بهذا الاسم ، منذ الخليل وسيبويه وغيرهما إلى أن أظهره أبو البركات الأنباري في كتابه "لمع الأدلة" متأسياً بالفقهاء متأثراً بهم؛ ومن هذه المصطلحات أصل الوضع والوضع الأول ، والعدول عن الأصل والرد إليه... هذه المصطلحات درجوا على ذكرها في مستويات الحرف والكلمة والجمله، ثم في إجراءاتهم وتطبيقهم بينوا أوجه العدول عن الأصل، مما يثبت أن الاستصحاب دليل لا يقوى التمسك به إذا ظهرت أدنى علة فيترك إلى الفرع. ومن هذه الأوجه: الإعلال والإبدال والإدغام هذا في مستوى الحرف والكلمة، أما في مستوى الجملة فقد لاحظوا ما يقع من حذف وزيادة وتقديم وتأخير وغيرها..

الكلمات المفتاحية : - أصل الاستصحاب - أصل الوضع - العدول عن الأصل - الأصل و الفرع - أوجه العدول عن الأصل.

Abstract:

The browser of Heritage books,when he searches about "Rooming case originally" "istishab hal al-asl", he finds a lot of terms which have a relation with this radix.

Now,it is clear to us that grammarians were aware of this but did not make up originally to be called by that name,since the era of El-khalil, Sibawayh and others until it was showed up by Abulbarakat Alanbari in his book "Lumaa al-adilah."

Among these terms we find : "Asl alwadaa", "alwadaa lawal", "alodol ani lasl wa 'rado ilayh ".... These terms are traditionally mentioned at the levels of character, word and sentence, then they(grammariens) demonstrate the aspects of this radix in their application (alodol ani lasl).Proving that 'istishab' as evidence is not strong enough to stick with it if a lowest reason is showed so it is left for a branch.

One of these aspects -of istishab- : aliilal, alibdal, alidgham..at the levels of character and word.But at the level of sentence,they noticed what happened like addition or delete, preceding or delay...

توطئة:

دأب النحاة حين تناولهم الاستصحاب الحديث عن الأصل ليعلموا عددا من المصطلحات وقد تكرر ذكرها كأصل الوضع والدليل والقاعدة، مما يشعر أنها تدور في فلك واحد أو أنها مرتبطة بمفهوم يجمعها. لذلك تتبع أشرف ماهر النواجي هذه المصطلحات واستعمالها عند النحاة، فذكر: أنَّ مصطلحات الأصل والدليل والقاعدة والوضع والحال الأول وأول الوضع، وأصل الوضع كلها مرتبطة بمفهوم واحد⁽¹⁾، فالذي يهمننا أن نسأل: ما مفهوم مصطلح أصل الوضع؟ وهل له ارتباط مباشر باستصحاب حال الأصل؟ وما علاقة العدول عن الأصل والرد إليه به؟.

مفهوم أصل الوضع: إذا كان الاستصحاب استدلال يقرّ للفظ حكمه الذي يصحبه ويلزمه بالأصالة أو هو إقرار لأحكام الأصول؛ فإنَّ أصل الوضع هو الأصل المجرد لوضع اللفظ المفيد والتركيب الصحيح⁽²⁾، وهذا الأصل جرّده النحاة، إذ أنَّ التجريد استخراج للمعقول من المحسوس، وفائدته أنه معيار اقتصادي⁽³⁾، ففكرة الأصل وسيلة النحاة إلى ردّ كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد⁽⁴⁾. وأصل الوضع كما ذكرنا سابقا هو فكرة مجردة تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي، تردّ إليه أنواع الكلمات المختلفة حتى تخضع لأصل مطرد فيسهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذا الأصل، وما خرج عليه يمنح تفسيراً وتأويلاً، فالتجريد إذاً معيار اقتصادي به تحصر الثوابت وتبنى عليه القواعد ويعلّل المعدول عن أصله، وما جاء على الأصل فلا كلام فيه. لقد جرّده النحاة أصلاً لكل باب واعتبروه المعيار الذي يردّون إليه الفروع أي الاستعمال المغاير للباب بضرب من التفسير والتعليل. وكمثال على ذلك يقول حسن خميس الملقب: "هناك ظواهر لغوية مطّردة أطراداً مستمرة لا يكاد يقطعها أي شذوذ كاطراد رفع الفاعل والمبتدأ.. وهذا الاطراد يسوّغ تجريد قاعدة معيارية، ويعدّ خروج النادر عليها شذوذاً"⁽⁵⁾ وهو ما أراد تمام حسّان توضيحه وهذا بيان علاقة الاستصحاب بأصل الوضع فقال: "هذا باب لم يعطه المؤلفون حقّه من العناية عند عرضهم لأصول النحو، فلقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدخول في تفصيل النظر، وأن يردّوا مصطلحات أصل الوضع وأصل القاعدة والأصل المهجور والعدول عن الأصل والردّ إلى الأصل والوجه"⁽⁶⁾، فهذه المصطلحات وثيقة الصلة بأصل الاستصحاب. فالنحاة حينما جمعوا المدونة استقرؤوها ومن ثمّ شرعوا في التصنيف وبناء الأبواب والقواعد فتجريد الأصول سمح للنحاة بتحديد الفروع وتفسيرها والكشف عن الجامع بينها وبين الأصل كما يبنوا العمليات التحويلية التي جرت على الأصول حتّى صارت فروعاً⁽⁷⁾، فالفروع عدول عن الأصل، وصرف غير المنصرف والتّصغير والنسبة وغيره ردّ إلى الأصل. يقول تمام حسّان: "حين رأى النحاة أن الحرف الواحد تتعدّد صورته بحسب موقعه مما جاوره من الحرف كان لهم أن يجردوا أصلاً لهذه

الصور وأن يجعلوا الصّور المختلفة عدولا عن الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب⁽⁸⁾. ومثلما فعلوا مع الحرف فعلوا مع الكلمة والجملة وما يطرأ عليهما من تصريف وإسناد وجمع وتصغير ونسبة وإضمار وتقديم وتأخير وزيادة وحذف، فاقترحوا أصلا نطيا "سموا أصل الحرف وأصل الكلمة وأصل الجملة وباسم جامع هو أصل الوضع"⁽⁹⁾، فهذا التجريد للأصول إنما وصل إليه النّحاة من خلال النّظر إلى تفاعل مباني اللّغة، وهو ما أطلقوا عليه التّغيير والتأثير. كما أنّ الاستقراء والملاحظة جعلوا النّحاة يدركون أنّ القواعد لا تجري على سنن واحد فقد يعترضها عارض أو استثناء، فنصّوا على ذلك وأطلقوا على الأول أصل القاعدة وعلى الثاني القاعدة الفرعية.

مستويات أصل الوضع: هي ثلاثة كما بيّنها تمام حسّان، مستوى الحرف ومستوى الكلمة ومستوى التركيب؛ إلّا أنّ خميس المّلك قسّمها إلى مستوى اللفظ ويشمل الحرف والاسم الفعل، ومستوى التركيب، يقول: أصل الوضع قسمان: أصل وضع اللفظ المفيد ويشمل أصل وضع الحرف والاسم والفعل؛ وأصل وضع التركيب الصحيح ويشمل الجملة وما يتعلّق بها⁽¹⁰⁾، وفيما يلي نورد أمثلة عن كلّ المستويات:

1- مستوى الحرف: وصل النّحاة إلى أصله بفكرة ذوق الحرف كما حدّدها الخليل وسيبويه، وهذا بأن تشكل الحرف بالسكون ثم تنطقه بعد همزة مكسورة، حينها يتبيّن مخرج الحرف وصفته الذي هو الأصل، وما عدا هذا المخرج فهو عدول عن الأصل بمعنى أنّ للحرف عدة كيفيات في نطقه، مع مخرجه وصفته الأصل يعدّ عدولا. مثال ذلك حرف النون يتحدّد أصله بأنّه حرف لثوي أنفي مجهور مرقق فهذا وصف لأصله، لكن قد يعدل عنه إلى غيره حسب موقعه في الكلمة، مثاله: "نبئت" تنطق النون بالشفيتين، "ينفع" تنطق النون بالشفة السفلى والأسنان العليا، "من رأى" تنطق النون مكررة، "ينقل" تنطق النون مفخمة في اللّهاة، يقول تمام حسان: كلّ ذلك فروع للّتون، وكله عدول عن الأصل بحسب الموقع، وبسبب ارتباطه بالموقع يعتبر عدولا مطردا، وبسبب اطّراده يسهل رده إلى أصله، فنعرف أنّ هذا الفرع من قبيل النون وإن لم يكن نطقه من مخرج اللّثة الذي هو الأصل ولم يكن في بعض الحالات مرققا كما رأينا⁽¹¹⁾، فبمثل هذا قسم النّحاة الحروف الأصوات إلى أصول وفروع: "فقد نصّوا على أنّ الأصل هو منطلق التحليل الذي ينسب إليه الفرع، وكأنّهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعا من الحدس التّفسي في سليقة المتكلم العربي يجعله يسعى عند النّطق إلى تحقيق الأصل فتحوّل مطالب الموقع والجوار من إدغام وإخفاء.. دون تحقيق الأصل فيتحقّق الفرع آليا دون وعي من المتكلم"⁽¹²⁾، ومن هنا ففروع النون لا يعترف بها نظام اللّغة العربية، إذ يرمز إلى نون واحدة في الكتابة وهي التي تستصحب بغرض الاقتصاد، لأن الرّمز إلى الفروع المتعدّدة للنون يضيف عبئا جديدا يثقل الكاتب⁽¹³⁾. فالكاتب لا يسجل إلّا نونا واحدة يستصحبها اقتصادا.

2- مستوى الكلمة: تقسم الكلمات بحسب الجمود والاشتقاق إلى نوعين: كلمات تركيبية محصورة كالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام، وكلمات اشتقاقية غير محصورة قابلة للزيادة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الآلة... لكن السؤال كيف وصل النحاة إلى أصل وضعها؟ وصلوا بتجريدتهم لنوعين من الأصول:

أ- الأول: هو أصل الاشتقاق: الذي منه تظهر صلة القرب بين أنواع عدة من الكلمات مثال ذلك: علم، عالم، معلوم، معلم، علّام، عليم، يعلم؛ فصلة القرب بين هذه الكلمات هو اشتراكها في أصل البنية وهو الحروف الأصلية ع.ل.م بهذا الترتيب، وهذه الحروف تمثل في الأصل: فاء الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة حسب الميزان الصرفي وهذا هو الأصل الأول الذي أنشأه النحاة.

ب- الثاني: أصل الصيغة: المقصود به حروف الكلمة التي تقابل حروف الميزان الصرفي الثلاثة (الفاء، العين واللام) وهي فعل، فاعل، مفعول، مفعّل، فعيل، فعّال، انفعّل، افتعل، استفعّل، تفاعل..

فالعلاقة بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة هي علاقة التقاطع التي ينتج عنها أصل مجرد في الذهن يحاول النحوي الكشف عنه من خلال ملاحظة الاستعمال لها، فقال التي في الاستعمال تنتمي إلى قول التي في الذهن، مثلها تماما كتب التي في الاستعمال وكتب التي في الذهن؛ وهكذا يصبح أصل الوضع بالنسبة للكلمة الاشتقاقية مكونا من عنصرين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، وحين يتقاطع هذان يأتي عن التقائهما أصل مجرد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحوي أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال⁽¹⁴⁾.

فتقاطع أصل الاشتقاق وأصل الصيغة أعطى كلمات، منها ما جاء مستعملا وضعاً وقياساً، ومنها ما أهمل، كصيغة جذيب من جذب وإن كانت القسمة تجيزها، أي أنها مقدرة في أصل الوضع بالقياس حملا على نظائرها في هذا الوزن، فما أهملت إلا لعلة كالاستثقال أو الاستغناء عنها بغيرها، من ذلك: ودع وفقر وحر، فالقسمة أجازت هذه الأفعال لكن الاستعمال استغنى عنها بغيرها فقد استغنوا بترك عن ودع وبافتقر عن فقر وباحمر عن حمر.

فهذا التجريد للأصول والصيغ هو ما سمح بمعرفة الأصول المقدرة المستعملة والمهملة، لكن ما أهمل أو ترك علل وفسر بالاستثقال والاستغناء والتعويض.

يقول الدكتور بن لعلام: "في النحو العربي أصول يقول بها النحاة ويقدرونها ولا تتكلم بها العرب ولم يرد بها السماع وهي كثيرة"⁽¹⁵⁾، وقد ذكر أنّ ابن جنّي أورد في منصفه: "لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها إلّا أنّها مع ذلك مقدرة وهذا واسع في كلامهم كثير، ألا ترى أنّهم قد أجمعوا على أن أصل قام، قوم، وهم مع ذلك لم يقولوا قط قوم، ويقولون إنّ أصل يقوم، يقوم، ولم نرهم قالوا: يقوم على وجه فلا ينكر أن يكون في كلامهم أصول مقدرة غير ملفوظ بها"⁽¹⁶⁾، ونفس الطرح ينقله الملخ عن الكفوي يقول: "فقد تمّ التوصل إلى أصل وضع الفعل والاسم بالاستعانة بأصليين أولهما أصل الاشتقاق - سماه الكفوي مادة التركيب - وهو الجذر الصرفي، وثانيهما أصل الصيغة وهو

البنية الصرفية، ومن تقاطع هذين الأصلين يتكون أصل مجرد تنقله إلى الكلمة إن كانت مستعملة، وإلا قلنا إنه مهملة نحو أصل الاشتقاق ض.ر.ب وأصل الصيغة انفعّل، فيوضع من تقاطعهما انضرب وهي مهملة فتلغى، أما لو كان أصل الصيغة فاعلّ فيوضع من تقاطعهما ضارب، وهي كلمة مستعملة، وهكذا فأصل الوضع فكرة مجردة⁽¹⁷⁾. فعند تقاطع أصل الصيغة مع أصل الاشتقاق تظهر الكلمة في أصل وضعها مستعملة أو مهملة، فهذه الأصول المقدرة غير الملفوظ بها إنما عدل عنها لعلّه جهد النّحاة في تفسير وتعليل هذا العدول، لذلك قال ابن جني: إذا عرف الأصل قرب الفرع⁽¹⁸⁾، فالتّحاة يتحدثون كثيرا عن مسائل العدول عن الأصل الذي يتم وفق قواعد تحويلية ومن ثمّ آليات الرّد إلى الأصل التي انتهجها النّحاة كالتقدير والتعليل. فالعدول عن الأصل يبطل معه دليل الاستصحاب، ومنه وجب علينا ذكر بعض وجوه العدول عن الأصل لنبيّن أنّ الاستدلال بدليل الاستصحاب لا يصحّ معها وذلك لعلل كثيرة طارئة اعترضت اللفظ فعدلت به عن أصله.

أوجه العدول عن الأصل: نورد طائفة من المسائل فيها أوجه العدول عن الأصل لنبيّن أنّ الاستصحاب يبطل معها، فعلى مستوى الكلمة صرفيا لجأ النّحاة مثلا إلى:

الإعلال: وهو من وجوه العدول عن الأصل وحروفه ثلاثة (اوى) ويتم بالقلب والحذف والإسكان، وما مالوا إليه إلا للثقل وتعذر النطق، أو للتخفيف اقتصادا في المجهود والإعلال حذف حرف العلة أو قلبه أو تسكينه⁽¹⁹⁾، فمثال الحذف في يرث والأصل يورث وقعت الواو بين ياء وكسرة فاستثقلوا فحذفوا، والنقل في يقول والأصل يقول، والقلب في قال والأصل قول، والإسكان في يمشي، والأصل يمشي. فالثقل منع استصحاب الأصل إلى الفرع بغرض الخفة.

ومن أمثلة الإعلال بالحذف عند التقاء حرف مدّ مع ساكن في نحو قُم، وخفّ، وبعّ، وقُمّت، وبعّت، يَقمُن، يَحفَن، يَبعُن، قاضٍ، فتّى، والأصل فيها قُوم، خاف، بيع، قُومت، بيعت، يقومُن، يخافُن، يبيعُن، قاضين، فتان، فالتقاء المدّ وهو ساكن مع الساكن بعده حذف حرف العلة، فهذه التقديرات هي ضرب من الرّد إلى الأصل، والحذف عدول عنه. فهذا العدول يبطل معه استصحاب الأصل، فبالإعلال خرجنا عن الأصل المقدّر - وهو ما يستصحب أصلا - إلى الفرع المستعمل. فعلة الاستثقال دعت للتخفيف الذي يجنح إليه العربي بسليقته.

ومثاله أيضا: الفعل المعلوم المثال الواوي على وزن يفعل، مكسور العين في المضارع، فيقع أن تحذف فائوه من المضارع والأمر والمصدر مع تعويضه بالتاء في المصدر نحو، يَعِدْ، عِدْ، عِدَّةً، وشذَّ يَقَعُ، وَيَطَأُ، يقول السيوطي: "ومن المطّرد حذف الواو من المضارع الثلاثي فائوه استثقالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة يعد أو مقدّرة كيَقَع، يسع وحمل على ذي الياء وأخواته ك: أعد، تعد، نعد، والأمر ك: عِدْ والمصدر الكائن فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء التأنيث لعدة⁽²⁰⁾، فإذا كان الرّد إلى الأصل في المستوى الصوتي مرتبط بمجدس المتكلم والسماع والكاتب، فهم مرتبطون بالأصل دون الفرع، أما في المستوى الصرفي فإن الحدس مرتبط بالفروع المستعملة دون الأصول المقدّرة، لأنّ هذه الأصول

من تجريد النّحة لها⁽²¹⁾، فالنّاطق حين يتلفّظ بـقال و ميزان لا يفكر في أنّ أصلها قول أو موازن، ولا يفكر أنه حدث لها قلب أو نقل أو إعلال أو غيره من قواعد التّحويل، لأنّ هذا الأصل المقدر من اختراع النّحة وذلك من خلال بنائها من علاقة التقاطع التي تحدثنا عنها بين أصل الصيغة وأصل الاشتقاق فقدّروا أصل المدّ في قال بالواو وأصل الياء في ميزان بالواو وهكذا. فالتّقدير تمّ بالردّ إلى الأصل، فالعلّة منعت اللفظ من خروجه إلى الاستعمال كما قدّر في أصل الوضع، أي أنّ اللفظ لم يبق على حاله كما قدّر له في أصل الوضع فلا تستصحب صيغتنا مؤزان وقول لعلّة الثقل.

يقول الدكتور بن لعلام: إنّ هذا العدول دعا النّحة إلى التقدير وذلك برد الفروع المترتبة عن العدول إلى أصولها المحوّل عنها لبيان العلاقة التفرعية التي تربط بين الأصول وبين فروعها⁽²²⁾، وبعد التقدير يأتي دور التعليل والتفسير. تحدّث سيويه عن تعليل الحذف بالتخفيف ولا سيما في مستوى الأصوات والصيغ كالإعلال والإبدال والإدغام إذ أنّ العرب كثيرا ما تعدل عن الأصل الثقيل بتخفيفه، ومن ذلك حذف فاء المضارع المثلث الواوي كما في يقف، يثب، وأصلهما المقدّر: يوقّف، يوثّب، هذا الحذف لأنّ العرب تكره الواو بين ياء وكسرة⁽²³⁾، ومعنى تكره أي تستثقل، فالنّحة يعلّلون الفروع التي خرجت على الأصل كيوقف، يثب وأصلها المقدّر يوقف، يوثب لوقوع الواو بين ياء وكسرة. فالمتكلم ما عدل عن الأصل إلّا للاقتصاد في جهد النطق⁽²⁴⁾، مع العلم أنّ الأصول لا تعلّل أبدا، فالاستعمال يقتضي الخروج عن الوضع والقياس طلبا للخفة أو هروبا من الاستثقال وذلك بالإعلال والإبدال والإدغام.

فكثرة الاستعمال وطلب الخفة والهروب من الثقل كلّها تحيز ترك الأصل والميل نحو الفرع، مثال ذلك حذف لام الأمر، والحذف الذي وقع على سوف وهذا من استدلالات البصريين الذين يقولون: كثرة الاستعمال تحيز الخروج على الأصل، وتحيز الحذف⁽²⁵⁾، فوقع الواو بين ياء وكسرة في يوعّد مستثقلة فوجب حذفها في المضارع والأمر والمصدر، ومع تعويض الحذف في المصدر بتاء عدة، فهذه الكلمات يعدّ، عدّ، عدة، يصل، صلّ، صلة، فروع مستعملة مغيرة في الاستعمال عن أصل وضعها.

ما جاء على الأصل هو ما يستصحب ولا كلام فيه وإلّا التّظر فيما جاء على غير الأصل كالفعلين (يعد) و(يصل) فقد حذفت فاء الفعل وهي (الواو) لعلّة الاستثقال، فجنحوا للتخفيف، وقد كان أصل وضعهما على (يوعّد) و(يوصل) يقول الدكتور عفيفي: "يمكننا تفسير التّغيير الحاصل بأنّه قد حصل إعلال بحذف الواو نتيجة عدم تجانس الواو مع حركة الفتح مما أحدث ثقلا فنحا الاستعمال إلى التخفيف بحذفها وإسقاطها من الكلمة، فلو سُبقت الواو بضمة وهي الحركة المجانسة لها لثبتت⁽²⁶⁾، وهكذا الحذف في سائر الأحرف المضارعة (أعد، نعد، تعد)، ومثاله أيضا في حذف همزة المضارع من أكرم، ومنه فقد بطل دليل الاستصحاب هنا للعلّة التي طرأت على الأصل. "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يُفعل ويُفعل وأخواتها.. ولكنهم حذفوا في باب أفعل من هذا الموضع فاطرده الحذف فيه لأن الهمزة تثقل عليهم، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه⁽²⁷⁾."

فأصل الوضع في الفعل أكرم عند تحويله إلى المضارع يؤكرم، فحذف الهمزة من المضارع وجوبا لثقل اجتماع الهمزتين، ومثاله أيضا في اسم الفاعل واسم المفعول تقول مُكْرَم ومُكْرَم عدولا عن أصل مُؤَكْرَم و مُؤَكْرَم. يرى سيبويه أنّ حذف همزة المتكلم من أكرم حمل عليه سائر أمثلة المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ففعل أكرم، ونكرم، وتكرم ويكرم، وما لم يسم فاعله منه أكرم ومكرم بضم الميم وكسر الراء، ومكرم بضم الميم وفتح الراء، وذهاب الهمزة في هذا الباب نظير ذهاب الواو من أمثلة مضارع "وَعَدَّ" ونحوه⁽²⁸⁾ لهذا يقول الحاج صالح: أمّا الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما لا يقبله الاستعمال لأنّ هناك مقتضيات أخرى غير ما يحتمله الوضع والحدّ اللغوي، فالاستعمال هو أيضا له قوانينه وهي غير القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس وهي التي ينبنى عليها أحوال التبليغ، وقد قلنا بأنّ مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه لأنّ هذا الأخير وإن كان هو الرّابط الذي يربط به المتكلم بالمخاطب إلا أنه قد تصيبه عوارض الاستعمال وهي عوامل جدّ طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطردت وهو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع، ونذكر على سبيل المثال القلب والإبدال والإعلال والإدغام وغيرها في مستوى الأصوات والصيغ، ومنها ما هو خاص بقوم كلغات العرب بالنسبة للعربية، ومنها ما هو راجع إلى إحدى مراتب الأداء التي ذكرناها، وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم ولهذا يكثر في الاستعمال العفوي الحذف والإضمار والبذل والتقديم والتأخير حتى يشدّ كلام كبير عن القياس وهو مع ذلك مقبول بل يكون عكسه غير مقبول، وأساس القوانين التي ينبنى عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان، الاقتصاد في المجهود العضلي و الدّاكري الذي يحتاج إليه المرسل والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه⁽²⁹⁾.

الإبدال: الإبدال مظهر من مظاهر العدول عن الأصل أي يبدلون صوتا أو حرفا بآخر ليقع تجانس صوتي خاصة في باب افتعل أي الكلمات التي هي من هذا الباب أو نظائر لها في مشتقات آخر كاسم الفاعل واسم المفعول، ذكر هذا أبو الفتح في باب ما تقلب فيه تاء افتعل عن أصلها ولا يتكلم بها على الأصل البتّة، كما لم يتكلم بالفعل من قال، باع وما كان نحوه على الأصل. أمّا اضطرب فأصله اصتبر، فكرهوا استعلاء الصاد بعدها حرف غير مستعمل وهو التاء إلا أنه من حيز حرف مستعمل وهو الطاء فأبدلوا من التاء ما هو مستعمل من حيزها وهو الطاء فقالوا: مضطرب فاتفقت الصاد والطاء في الاستعلاء ثم صرفوه على ذلك فقالوا: اضطرب ومضطرب لأنّ العلّة قائمة. وأمّا اضطرب فأصله اضطرب ففقدوا التاء من الصاد بأن قلبوها طاء لتوافقها في الاستعلاء، فقالوا اضطرب، وصرفوه على ذلك فقالوا: يضطرب، ومضطرب⁽³⁰⁾، فقد جرى في الاستعمال أن عدل عن لفظ اصتبر التي في أصل الوضع إلى اضطرب التي في الاستعمال لعلّة استثقال وهو عدم تجانس حرفين الصاد مع التاء، فالصاد حرف مستعمل والتاء غير ذلك فنظروا فوجدوا التاء قريبة من الطاء والطاء حرف مستعمل ففقدوا التاء من الصاد

وكلاهما حرف مستعمل فصار اضطرب واصطبار وكذلك اضطرب والأصل اضطرب وهذا لعل صوتية لسانية. تقول منى إلياس: "فالعلل الصرفية تعود في الأغلب إلى أسباب لسانية بحث، مدارها اجتناب الثقل وطلب الخفة من ذلك موزان ومُيقن وقول وبيع، فقالوا: ميزان موقن وقال وباع... هذا المبدأ يؤيده اللغويين المحدثون كما ظهر لهم من دراسة مختلف اللغات، وهو ما عبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح إلى الجهد الأخف" (31).

يعلق الأستاذ بن لعلام على هذه الظاهرة: "قالوا إنّ أصل اضطرب اصتبر وأصل ازدحم ازتحم، وأصل اتقد اوتقد فحملوا ما دخله التغيير بإبدال على ما لم يبدل منه شيء إذا كان من بابة نحو اعترف واقترب و اعتقد فصيغتها كلها في الأصل افتعل وهي الجامع بينهما في القياس" (32)، ويقول: "يكون ذلك بمثابة معيار أو قالب يعرف به لفظ الكلام الذي خرج عن الأصل بإجرائه عليه" (33)، والمقصود هنا بالأصل أصل الوضع وهذا المعيار أو القالب هو ما سماه تمام حسان أصل الصيغة وأصل الاشتقاق، فعند تقاطعهما نصل إلى الكلمة مستعملة أو مهملة ثم ندرك الأصل. والمقصود أنّ أفعالا ثلاثية عند تحويلها إلى المزيد بحرفين على مثال افتعل ترد على الأصل تقول في كتب، ورسم، وخرق من المزيد: اكتب، وارسم، واخرق، فهذا هو الأصل المستصح. لكن الاستعمال أخرج لنا أفعالا على غير الأصل فلم تستصح بنيتها الأصل، كالأفعال: صبر، وصرخ، وصخب، وزحم، وضجع، فأصلها على مثال افتعل كالآتي: اصتبر، اصترخ، اصتخب، ازتحم، اضتجع، لعل صوتية منعت اللفظ أن يأتي على أصل وضعه، فالاستعمال أخرج لنا اضطرب، اضطرخ، اضطخب، ازدحم، اضطجع. فلكي يقع التجانس بين الحروف المتجاورة وقع إبدال صوت بصوت. فالتقدير والتأويل والرد إلى الأصل يتم بعمليات تحويلية فقد يكون بعملية واحدة أو عمليتين أو أكثر، يقول الحاج صالح: "ترتيب العمليات التحويلية ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ" (34)، بقياس اللفظ على نظائره من نفس الصيغة في باب الإبدال كـ: افتعل من الكلمات اقرب، اعترف، نصل إلى أنّ اضطرب واضطرخ وغيرها منها، فنجد الطاء المبدلة من التاء ليست من حروف الزيادة سألتمونيها فيعلم النحاة أنه قد وقع إبدال صوت بآخر للتجانس والفرار من الثقل وهذا الإبدال قاعدة تحويلية واحدة وقد يكون التحويل بقاعدتين أو أكثر.

ولما قالوا اضطرب أصلها اضطرب ليس معنى هذا أنهم نطقوا اضطرب، فهي كقام التي أصلها قوم، وهو ما أوضحه ابن جني بقوله: "أعلم أنّك إذا قلت افتعل.. لا يقال في اضطرب اصتبر ولا في اضطرب اضطرب ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل، كما يقال في قام: قوم، ولا في باع: بيع، وإن كنّا نعلم أنّ هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة" (35) فالإبدال تقريب صوت من صوت أو حرف من حرف ليتوافقا في الجهر.

الإدغام: شكل من أشكال العدول عن الأصل في مستوى الكلمة وذلك بضم المثلين المتحركين كشَدّ، مَدّ، عَدّ، وأصلهن: شَدَدَ، عَدَدَ، مَدَدَ، بالفتح وهو على ثلاثة أنواع: واجب وجائز وممنوع. والإدغام لغة

الحجازيين وفكّه لغة التميميين، فالأولى أفصح والثانية أقيس يقول ابن جنّي: "أعلم أن بعض ما ندّعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول وذلك اللغتان مختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية، ألا ترى أننا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية نحو: شدّ، وضنّ، وفرّ، واستعدّ، واصطبّ يا رجل واطمئنّ يا غلام، إنّ الأصل أشدّ واضنن وافرر واستعدد واصطبب واطمأنن ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهو الفصحى القدمى" (36)، ويقول: "دعانا إلى هذا التأول السعي إلى إقرار اللفظة على أول أحوالها" (37)، ومعنى أول أحوالها: أصل الوضع فالأمثلة من التأويل والعدول عن الأصل إلى الردّ إلى الأصل باستصحابه، هذا قد يخرج إلى القياس بخلاف الأفصح. فقد جاء في شعر العرب: {إني لأجود لأقوام وإن ضننوا}

يقول الفرزدق: ولو رضيت يداي بها وضننت لكان عليّ في القدر الخيار فأصل ضنّت هو ضننت بدليل خروجها إلى الاستعمال ضننوا، ومنه أن أصل شلّت يده شللت والمقصود في هذا كله لو جاءت مجيء الصحيح لوجب إظهار التضعيف إذ هو الأصل (38)، فخرج المدغم في كلام العرب بغير إدغام منبهة على أصله. يقول: "ومنها -الأصول المقدرة- ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه واطراحه، إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلاً على أولية حاله كقولك: لححت عينه وألل السقاء إذا تغيرت ريحه" (39). وقد يفك الإدغام في غير شذوذ نحو لححت عينه، وألل السقاء أو في ضرورة كقول الشاعر:

الحمد لله العليّ الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل (40).

3- مستوى الجملة (التركيب): أصل الوضع في الجملة تألفه من مسند ومسند إليه، بهما تتحقق الإفادة وما عداهما يدعى فضلة وهو من المتمّمات، فالجملة الاسمية تتألف من مسند إليه المبتدأ ومسند الخبر، وفي الجملة الفعلية الفعل مسند، والفاعل مسند إليه أو نائبه. ومن أصول التركيب إضافة إلى الإفادة الإظهار والذكر والوصل والرتبة، ويقع العدول عن هذه الأصول بالحذف والإضمار والفصل وتشويش الرتبة بالتقديم والتأخير، والردّ إلى الأصل يتمّ بتقدير المحذوف أو التفسير أو الإظهار أو إعادة الترتيب... (41) وما جاء على الأصل فلا كلام فيه، وإثما الشأن ما بطل معه الاستصحاب أي الفرع المحوّل عن حاله.

ولا نعدل عن أصل وضع الجملة إلا بعد أمن اللبس فتتحقق الفائدة، ولا حذف إلا بدليل ولا إضمار إلا بوجود المفسّر، ولا تقديم ولا تأخير إلا بوضوح المعنى، وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ (42)، فكل هذه الأصول إنما تخضع لأكبر قاعدة وهي قاعدة الإفادة إذ لا يمكن العدول عن أصل الوضع إلّا مع تحقق الفائدة وإلّا يبقى التركيب على أصله، وفي هذا يقول ابن السراج: "الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة" (43)، كما يجب أن يخضع التركيب إلى أصل القاعدة، فالكلام العربي يجري وفق سنن معين وعليه فالتّحاة بنوا أصولهم وفق هذا الجريان إلا ما وقع فيه الاستثناء، إذ لكل قاعدة استثناء، يقول

المهيري: أما التقعيد فتلك الضوابط التي يستنبطها التحوي من استعمالات الناس للغتهم بحصر الثوابت فيها، وغض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامنا للتبليغ في كل الحالات، ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال صادرا عنه موفرا لأسباب الكلام، ومقاييسه، ممكنا المتكلم من دليل يقتدي به ومرجعا يحتكم إليه ونموذجا يقيس عليه، وإذا كان التأصيل لا مفر فيه من التأويل والافتراض أحيانا فإن التقعيد لا يكون إلا بالاعتماد على ما هو ملموس في الكلام يمكن التذليل عليه بما يوفره الاستعمال ويرغب فيه عما لا تؤيده الظواهر الواضحة للعيان والأذان^(4 4)، ومعنى القول أن الحاجة بنوا قواعدهم بحصر الثوابت بناء على المطرد من المسموع، وما خرج على الأصل فسروه وعللوه فسموه المطرد، والمهمل والمهجور والشاذ، ويقول: "نعني بالتأصيل ذلك السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثا عن اندراجها في نظام متكامل رغم اختلاف معطياته، متماسك رغم تنوع مكوناته أو محاولة لوضع جهاز تفسيري نظري يعقلن ما قد يبدو فوضويا ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحد يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه"^(4 5). خلاصة الكلام أن التحوي يلجأ إلى تفسير وتعليل ما خرج عن الأصل لبيان حكمة واضع اللغة.

ومن آليات العدول عن الأصل في مستوى التركيب:

أ- الحذف: الأصل المستصحب هو الذكر، أما الحذف فهو فرع عليه عدل به عنه لذا وجب تفسيره وتعليله، ويكون بحذف حرف أو كلمة أو جملة .

الحرف: حذف حرف المبني يكون في مثل ما ورد في كلام العرب أو القرآن الكريم، منه قوله تعالى: {وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا}، أو في قول العرب (لا أدر)، إذ الأصل (لم أكن ولا أدري) والعلّة في الحذف التخفيف وكثرة الاستعمال، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون في اللفظ من أعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا، فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك لم يك ولا أدر وأشباه ذلك"^(4 6)، فالحذف مما يدعو إليه الاستعمال فهو قانون خارج عن أصل الوضع، وما ذاك إلا لعلّة، من ذلك التخفيف، يقول ابن جني: "وقد يحذفون بعض الكلم استخفافا"^(4 7)، فلغة العرب تجنح إلى التخفيف إذا أمن اللبس: "والعرب يتخففون ما وجدوا السبيل ويحذفون الكلمة إذا فهمت والجملة إذا ظهر عليها والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها"^(4 8)، "كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل"^(4 9)، "وكثرة الاستعمال تجيز الحذف"^(5 0) أي أن الحذف من سبل الخروج على الأصل فهو علّة يبطل معها الاستصحاب. يقول ابن السراج: "لم أبل فحقه أن تقول لم أبال كما تقول لم أرام فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك إلا ما يؤثره من الحذف في بعض ما يكثر استعماله وليس هذا مما يقاس عليه"^(5 1)، فمضمون القول أن الحذف قد يجري على القياس كما في لم يك وهذا لكثرة الاستعمال، أما لم أبل فإنما جرى لغير قياس، وإنما هي ضرورة كثرة الاستعمال وطلب الخفة. كما يجوز حذف صدر

صلة الموصول في مثل قولنا: "ما أنا بالذي قائل لك سوء، وما أنا بالذي قائل لك قبيحا" ⁽⁵²⁾. وتقدير الكلام ما أنا بالذي هو قائل لك قبيحا، فطول الكلام في الموصول مع صلته أجاز حذف صدر صلته تخفيفا.

الكلمة: وكما حذفوا الحرف حذفوا الكلمة وهذا كثير في كلامهم لكن لابد من توفر القرائن الدالة على ذلك الحذف، كقرينة الحال والتفسير ودلالة الموضع مع أمن اللبس، مثال ذلك: في الاختصاص تقول: نحن المسلمين، نصب لفظ (المسلمين) على الاختصاص بتقدير فعل وهو العامل النصب في المفعول (المسلمين) المتمثل في الفعل (أخص)، فقرينة الإعراب وهي الت نصب دلت على المحذوف الفعل. ومنه قوله تعالى في سورة يوسف: {صَبْرٌ جَمِيلٌ}، قرينة الرفع في لفظ صَبْرٌ دلت على أنَّ المحذوف مرفوع تقديره: صبري صبرٌ جميلٌ. صبرٌ خبر لمبتدأ محذوف يقدر بصبري، ومن القرائن أيضا، قرينة الموضع التي لها حكمها في الدلالة على المحذوف ففي قوله تعالى: {وإنَّ أحدًا من المشركين استجارك}، ف (إن) لا يليها في موضعها إلَّا الفعل، فأحدٌ اسم مرفوع يعرب فاعلا بدلالة الموضع الذي يلي (إن) و(إن) لا يليها إلَّا الفعل نقدّره بالفعل استجارك الذي يفسره وهذه قرينة أخرى، قرينة التفسير تقول: {وإنَّ استجارك أحد من المشركين استجارك} يقول ابن يعيش: "وأما لو فإذا وقع بعدها الاسم وبعدها الفعل، فالاسم محمول على فعل قبله مضمّر يفسر الظاهر، وذلك لاقتضاءها الفعل دون الاسم كما كان الحال في (إن) كذلك، وهذا محقق لها شبيها بأداة الشرط فحكمها في هذا الموضع حكم {إذا السماء انشقت}، و{إنَّ امرؤ هلك} قال تعالى: {لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي} فقوله أنتم فاعل فعل دلّ عليه تملكون، هذا الظاهر والتقدير، لو تملكون خزائن تملكون، وكان هذا الضمير متصلا، فلمّا حذف الفعل صار فصل الضمير منه وأنى بالمنفصل الذي هو (أنتم) وأجري مجرى الظاهر، ومن كلام حاتم (ذات سوار لطمتي) على تقدير لو لطمتي ذات سوار لطمتي" ⁽⁵³⁾. فما يؤخذ من هذا الشاهد أن ابن يعيش حمل ما أضمر فيه العامل {إذا السماء انشقت}، {لو أنتم تملكون} وقول حاتم (ذات أسوار لطمتي) على العامل المضمّر في {إنَّ امرؤ هلك} و {إنَّ أحدًا من المشركين استجارك}، ف—(إن) لا يليها إلَّا الفعل فكذلك (إذا، ولو). ومن القرائن قرينة الحال وغيرها.

كما أنَّ للحذف وجوها بلاغية أشار إليها الجرجاني، مثال ذلك يقول عن قوله تعالى: {واسأل القرية} الأصل واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز، وهكذا قولهم: (بنو فلان تطوهم الطريق) يريدون أهل الطريق، الرفع في الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأصل والذي يستحقه في أصله هو الجر ⁽⁵⁴⁾، فالأصل كما نعلم الذكر وما وقع الحذف إلَّا لغرض بلاغي وهو المجاز.

الجملة: يقول ابن جني: "فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلَّا عن دليل وإلا لكان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" ⁽⁵⁵⁾ بمعنى أنَّ الحذف يقع وفق سياقات وعلل. ومن ذلك حذف الجملة بعد حرف النداء، فعند قولك: يا عبد الله فهي على تقدير أدعو

وأنادي عبد الله، فحرف النداء ناب عن الجملة أَدْعُو وأنادي، والقرينة الدالة على الحذف قرينة البدل، فـ(يا)بدل عن الجملة المحذوفة، فحرف النداء دليل لفظي بدل عن الجملة المضمرة، "يا عبد الله حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت (يا) بدلا منها لأَنَّك إذا قلت: يا فلان، علم أَنَّك تريده" (56)، مثاله أيضا الإغراء والتحذير، تقول: الصبرَ الصبرَ أو الأسدَ الأسدَ، فقد نابت كلمتا الصبر والأسد عن العامل المحذوف (الزم، احذر)، فمن قواعد التَّحَاة (لا عمل إلا بعامل)، لذلك لما انتصب لفظ الأسد ولفظ الصبر كان يجب أن يقدر العامل، ويعلّل سبب نصب المعمول. والدليل قرينة الإعراب الدالة على العامل المحذوف وهو الجملة وعليه نقول أنه يمكن أن تدلّ قرينة أو مجموعة من القرائن على المحذوف وهو كثير في كلام العرب إمّا هروبا من الاستثقال أو جنوحا نحو الخفّة، مع الحركة أو الحرف أو الكلمة أو الجملة بشرط أمن اللبس.

ب- الزيادة: من مظاهر العدول عن الأصل إلى الفرع، الزيادة في مستوى الجملة، فزيادة الحرف لا يغير من المعنى الأصلي شيئا فدخوله كخروجه إلا أنّ له تأثيرا في إضافة معنى جديد، إذ كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى، يقول السيوطي: "إنّ قولنا زائد ليس المراد منه أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التأكيد والتأكيد معنى صحيح" (57)، والأبواب التي تقع فيها الزيادة كثيرة كالإلغاء والتعليق والاعتراض بالجملة، وباب حروف الجرّ الزائدة وغيرها، والزيادة تمس الحرف والكلمة والجملة:

الحرف: زيادة الباء في مثل قولنا: ليس زيد بعائد، إذ يمكن حذف الباء دون تغيير المعنى، ليس زيد عائدا والدليل أنّه لما جرّ لفظا بقي في الإعراب خبرا لليس، فزيادة الباء عدول عن الأصل والردّ للأصل يكون مجذفها، وقد ورد مثل هذا كثير في كتاب الله: {وما ربك بغافل عما يعمل الظالمون} و{وما ربك بظلام للعبيد} و{وما أنت بهادي العمي عن ضلالتهم} فالردّ إلى الأصل يكون مجذف الحرف الزائد فتقول: وما ربك غافلا، وما ربك ظلّما، وما أنت هادي العمي، ويبقى المعنى على ما كان. فقد عملت (ما) الحجازية عمل ليس برفع الأول ونصب الثاني. كما تدخل الباء الزائدة على الفاعل في مثل قوله تعالى: {كفى بالله شهيدا} والمعنى كفى الله شهيدا، لكن الباء إنما دخلت للتوكيد (58)، وللتوضيح يقول الجرجاني في زيادة الباء: "وإنما وجوب الحكم بهذه الزيادة لهذه الجهة كنحو قولهم: (بحسبك أن تفعل، وكفى بالله)، إن لم تقتض بزيادة الباء لم تجد للكلام وجهها تصرفه إليه، وتأويلا تتأوله عليه البتة، فلا بدّ لك من أن تقول إنّ الأصل حسبك أن تفعل وكفى الله، وذلك أنّ الباء إذا كانت غير مزيدة كانت لتعدية الفعل إلى الاسم، وليس في (بحسبك أن تفعل) تعدية بالباء إلى حسبك ومن أين يُتصور أن يتعدّى إلى المبتدأ فعل، والمبتدأ هو المعرّي من العوامل اللفظية؟ وهكذا الأمر في "كفى" وأقوى وذلك أنّ الاسم الداخل عليه الباء في نحو (كفى زيد) فاعل كفى ومحال أن يتعدّى الفعل إلى الفاعل بالباء أو غير الباء، ففي الفعل من الاقتضاء للفاعل ما لا حاجة معه إلى متوسط وموصل ومعدّ" (59) وهذا تعليل جيّد إذ لا تأويل للباء في (بحسبك) و(كفى بالله)، إلّا الزيادة إذ لا وجه لتعدية الحرف إلى المبتدأ في (بحسبك) لتعريه

عن العوامل اللفظية، وفي كفى بالله محال أن يتعدى الفعل إلى الاسم الفاعل والأمثلة في هذه المواضع التي تزداد فيها الباء، أو الكاف في مثل {ليس كمثله شيء} أو زيادة في قوله تعالى: {هل من خالق غير الله}، أو (ما أتاني من أحد). يقول الأستراباذي في سرّ تسمية هذه الحروف بالزوائد: "سميت هذه الحروف زوائد لا لأنها تقع زائدة ولا لأنها لا تقع إلا زائدة بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسميت حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك" (60) وهذا من باب التأدب حين القول بزيادة هذه الحروف في القرآن الكريم. أمّا سيبويه فذكر أنّ هذه الزيادة إنّما لغرض التوكيد يقول: "معنى ما أتاني من أحد وما أتاني أحد واحد، ولكن (من) دخلت هنا توكيدا كما تدخل الباء في قولك (كفى بالشيب والإسلام ناهيا)، وفي ما أنت بفاعل ولست بفاعل" (61)، زيادة في المبنى زيادة في المعنى والتوكيد معنى.

الكلمة: كالاسم أو الفعل وهذا من العدول عن الأصل مثاله زيادة (كان) الناقصة، وبالتالي تكون ملغاة لا عمل لها، فكان تأتي ناقصة (تدخل على المبتدأ فترفعه وعلى الخبر فتنصبه) وتامة ترفع فاعلا، وزائدة لا عمل لها بشرط أن ترد بلفظ الماضي، وأن تكون بين شيئين متلازمين ليس جارا ومجرورا نحو: ما كان أعدل عمرا، وأكثر ما تزداد ما بين (ما وفعل التعجب) (62). والأصل في ما كان أعدل عمر هو ما أعدل عمر بغير أن يتأثر التركيب، لكن ليس زيادة كان هنا لغير حاجة. ومثاله زيادة الاسم، قال سيبويه: "واعلم أنّ ما كان فصلا لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك: حسبت زيدا هو خيرا منك وكان عبد الله هو الظريف" (63)، فدخل ضمير الفصل (هو) بين المفعولين للفعل القلي حسب، حسبت زيدا خيرا منك فصل بضمير بين المفعول الأول زيدا والمفعول الثاني خيرا، ودخوله فاصلا بين اسم كان عبد الله والخبر الظريف، لم يغير ما بعده أي لم يرفع ما بعده على الخبر وأنه مبتدأ إذ (هو) هنا لا أثر له، فهو زائد، فدخوله كخروجه، لم يغير المعنى الأصلي ولا مبناه، يقول ابن السراج: "إنه لا موضع له من الإعراب ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبر إن كان مبتدأ، ويكون له مبتدأ إن كان هو الخبر" (64).

الجملة: زيادة الجملة من وجوه العدول عن الأصل مثال ذلك الجملة الاعتراضية إذ تفصل بين متلازمين كبين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله، فالجملة الاعتراضية هي التي تعترض بين شيئين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسينا، كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط وجوابه، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف، وحرف الجر ومتعلّقه، والقسم وجوابه (65)، وفيما يلي جملة من الأمثلة عن الجملة الاعتراضية وما فصلت فيه بين المتلازمين، قال الشاعر:

وفيهن والأيام - يعثرن بالفتى -
نوادب لا يملكه ونوائج

فالجملة (يعثرن بالفتى) فعلية، فصلت بين المبتدأ (الأيام) وخبره (نوادب). وقال آخر:

وقد أدركتني - والحوادث جمّة -
أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

جملة (الحوادث جمّة) اسمية فصلت بين الفعل ومفعوله أدركتني وفاعله أسنة قوم (66)

*ومما يزداد (جملة أفعال القلوب) ولا عمل لها أي ملغاة كقولنا: الفقر ظننت مؤدّب فجملة (ظننت) فصلت بين المبتدأ والخبر (الفقر مؤدّب) فلما تأخر العامل (ظننت) أبطل عملها، والأصل أن يتقدم العامل كي يعمل تقول ظننت الفقر مؤدّباً، فظنّ من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. يقول ابن السراج: "حقّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد" (67) فابن السراج يتحدث عن زيادة الجملة ولكن ليس لغیر معنى بل وجودها له معنى التأكيد.

ج- الاستبدال في الموضع: وهو من آليات العدول عن الأصل، وهو مطرد في العربية وأوجهه متعددة من ذلك أن الاسم أصله أن يكون معرباً متمكناً، لكنّ هذا الأصل قد يحدث أن يحل محله ما يعدل به عن أصله بالاستبدال في الموضع ويكون له محل من الإعراب، ولا سبيل للاستصحاب معه بمعنى أنّ اللفظ لم يبق على حاله الأصلي، من ذلك:

الاسم المبني: والأسماء المبنية عديدة كأسماء الإشارة والموصولة والاستفهام والضمائر.. قال تعالى: {هذا يومٌ عَصيبٌ}، الآية جملة اسمية تأليفها من مبتدأ (هذا) وخبر (يوم عَصيب)، فقد حلّ محلّ المبتدأ - وأصله أن يكون اسماً معرباً معرفة - لفظ الإشارة (هذا)، فحلّول اسم الإشارة محلّ المبتدأ الاسم المعرب عدول عن الأصل واستبدال في الموضع، ومثاله أيضاً الضمير المنفصل في قوله تعالى على لسان فرعون: {أنا ربُّكم الأعلى}، فالضمير (أنا) قد حلّ محلّ المسند إليه (الاسم المعرب) في الجملة الاسمية وهو المبتدأ، وهذا من الاستبدال في الموضع. جاء في كتاب سيبويه: "أضرب أيُّ من رأيت أفضل، فمن كَمَل اسمًا برأيت فصار بمنزلة القوم، فكأنك قلت: أيُّ القوم أفضل، وأيّهم أفضل كذلك أيُّ الذين رأيت في الدار أفضل، وتقول أيُّ الذين رأيت في الدار لأنّ رأيت من صلة الذين، وفيها متصلة برأيت، لأنّك ذكرت موضع الرؤية فكأنك قلت أيضاً: أيُّ القوم أفضل وأيّهم أفضل لأنّ فيها لم تغَيّر الكلام عن حاله" (68)، الموصول مع صلته كالاسم الواحد، فالموصول له محل من الإعراب أمّا الصلّة فهي من تمام الموصول لا محل لها من الإعراب.

المنادى العلم المفرد المبني على الضم في محل نصب، أي الموضع موضع نصب، فقد وقع استبدال في موضعه، ذكر هذا سيبويه في باب النداء فقال: "أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع في موضع اسم منصوب" (69). وكما هو معلوم في أصول النحاة أنّ المنادى حكمه النصب، وما نصب إلّا لأنه مفعول به لفعل محذوف أي هو من الأصول المقدرة المتروكة الاستعمال، وتقدير الفعل بـ: أدعو وأريد فهو مقدر غير مستعمل في أصل الوضع. يقول ابن جني: "إذا تركت العرب أمراً من الأمور لعلّة داعية إلى تركه وجب اثّباعها عليه، ولم يسع أحداً بعد ذلك العدول عنه" (70)، بمعنى اثّباع السّماع لأنه هكذا ورد عن العرب وليس مجازاة القياس، ولا معنى للتمسك بالاستصحاب هنا.

الجملة: قد تقع الجملة موقع المفرد وهو ما سمّاه النّحاة الجمل التي لها محل من الإعراب، وقد عدّها ابن هشام بسبع⁽⁷¹⁾ الواقعة خبراً، وحالاً، ومفعولاً به، ومضافاً إليه، ونعتاً، والواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جواباً لشرط جازم، والسابعة هي التابعة لجملة لها محل من الإعراب.

ومثاله (جملة الخبر) في الآية {والله يغفر لمن يشاء} فجملة يغفر حلت محل الاسم المفرد إذ هو الأصل والجملة فرع، عليه يقول سيبويه: "إذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء وإنّما تريد بقولك مبني على الفعل أنه موضع منطلق، إذا قلت: عبد الله منطلق فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به فإنّما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء⁽⁷²⁾، جملة ضربته في نصر سيبويه حلّت محلّ الخبر المفرد إذ هي نظير منطلق. وكذلك (جملة الحال) والأصل في الحال كقاعدة اسم نكرة مشتق فيعدل عن هذه القاعدة فيقع الحال جملة بالاستبدال في الموضع في مثل قوله تعالى: {وجاءوا أباهم عشاء يبكون} فيكون في موضع باكين. وكذا (جملة النعت (الصفة)) تقع موقع الاسم المفرد إذ هو الأصل المتبوع تقول: كتبت قصيدة مثيرة فيحل محل النعت المفرد مثيرة مثلاً: أثارتني، أو أبياتها مثيرة، والقاعدة أن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال... إلخ.

د- الإجراء على الموضع، من آليات العدول عن الأصل، ذكر سيبويه: "في باب ما يجري على الموضع لا على الذي قبله وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا بصاحبك⁽⁷³⁾، فقد عطف بخيلاً على موضع الجبان فنصب لأنّه موضع نصب وهو خبر (ما) العاملة عمل ليس فالعطف على المنصوب منصوب مثله ولم يعطف على اللفظ فلو فعل لجُرّ الاسم والأصل المقدر في الموضع ما زيد جباناً ولا بخيلاً، والحمل على الموضع كثير في كلام العرب كقولهم: (فلسنا بالجبال ولا الحديد)، نصب الحديد عطفاً على موضع بالجبال لأنه موضع نصب وهو خبر ليس. قد تحدث ابن السراج عن زيادة الباء في (بالجبال) يقول: "لك أن تعطف على الموضع فتقول: لست بقائم ولا قاعداً، ومن ذلك: هل من رجل عندك، وما من أحد في الدار فهنا لك أن تعطف على الموضع لأن موضع (من رجل) رفع، وكذلك: خشنت ب صدره و صدر زيد، ولو أسقطت الباء كان جيّداً فلقد خشنت صدره و صدر زيد وكذلك كفى بالله إنّما هو كفى الله".⁽⁷⁴⁾ وهذا عين الاستصحاب، فالأصل حذف الباء، فيرتفع الفاعل ولا يجرّ.

هـ- التقديم والتأخير: التركيب في أصل الموضع أن يتقدم الفعل ثم يليه الفاعل في الجملة الفعلية، ويتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر في الجملة الاسمية، إلّا أن عوارض الاستعمال تنزل هذا البناء ويتقدم ما حقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم لعلّة أو لغرض بلاغي، يقول ابن الأثير: "من ذلك تقديم المفعول على الفعل كقولك زيدا ضربت، وضربت زيدا، فإنّ في قولك: زيدا ضربت تخصيصاً له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف ضربت زيدا لأنّك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول (شئت)، بأن تقول ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما، إذا أخرجته لزم الاختصاص للمفعول⁽⁷⁵⁾، فالمعنى يعين على الغرض من تقديم المفعول زيدا وهو تخصيص له بالضرب، ويقول: وكذلك تقديم خبر المبتدأ عليه

كقولك: زيد قائم أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه، بأن تقول: ضارب أو جالس أو غير ذلك⁽⁷⁶⁾، فهو يرى تقديم الخبر هنا للاختصاص فلما قال: قائم زيد، فالقيام خاص بزيد وعلى العكس منه لو قال: زيد قائم فأنت خير بنفي القيام عنه أو إثباته. فمتى يتقدم الخبر على المبتدأ كوجه من وجوه العدول عن الأصل؟

1- إذا جاء المبتدأ نكرة وجب تأخيرها وتقديم الخبر عليه، ذكره ابن مالك في ألفيته المشهورة⁽⁷⁷⁾

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نكرة

بمعنى أن تتأخر النكرة، إلا إذا أفادت تقدمت، ومسوغاتها كثيرة كالإفادة والوصف والتعريف والتصغير. فهنا قللت من شيوع النكرة، عندها يجوز الابتداء بها.

2- إذا كان اسم استفهام؛ وأسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام ك: كيف حالك؟ فكيف اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مرفوع مؤخر، وقدم الخبر لأنه اسم استفهام له الصدارة وهذا من العدول عن الأصل، إذ الأصل تقديم المبتدأ.

ومما ذكره النحاة أنه قد تكون رتبة مجموعة من الكلمات محفوظة في مدرج الكلام بالنظر إلى ما قبلها وما بعدها فلا تحتاج إلى تقدير لأنها إنما تأتي على الأصل فلا يجوز تقديمها: لا الصلة على الموصول ولا الصفة على الموصوف والتوابع على منوالها ولا المضاف إليه على المضاف، ولا المضمرة على الظاهر، ولا التمييز على المميز، لأنها جميعا بمثابة الاسم الواحد، فالصفة مع الموصوف بمثابة الاسم الواحد، يعلل السهيلي ذلك بقوله: "لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع... فقد صار النعت كجزء مع الاسم المنعوت، فلا يتقدم عليه بإجماع"⁽⁷⁸⁾ وهذا تمسك بالأصل.

والحق أن مظاهر العدول عن الأصل كثيرة نكتفي بما ذكرنا، فقط لندلل أن الاستصحاب دليل معتبر قال به نحائنا وإن لم يصرحوا باسمه، إلا أن حديثهم عن أصل الوضع، وعن الأصل والعدول عن الأصل والرد إليه، أثبت أنهم كانوا يجرون عليه المسائل المختلفة.

كان للنحاة منهجية في الاستدلال بأصل الاستصحاب على حكم الألفاظ والتراكيب وهي إذا ثبت لهم بقاؤها على حالها وأصلها في بابها ولم يقع لها عدول لعل ما، أسوة بالفقهاء إذ يعتمدون على النقل ثم القياس ثم الاستصحاب فإذا ثبت لهم دليل نقضوه.

استدل النحاة بمظاهر العدول والتحويل من أصل الوضع والقياس و القاعدة إلى الفرع المستعمل ليبينوا بطلان دليل الاستصحاب معها وأنه دليل ضعيف لا يثبت، للعلل التي ذكروا.

كما استدل النحاة على الأصل بطرق شتى كالاستقراء والقياس والاشتقاق ليبينوا الأصل الذي يستصحب حكمه والأصل المهجور الذي يبطل معه الاستصحاب، وأن اللفظ الذي عدل عنه لعل يصير هو القياس.

- ¹ مصطلحات علم أصول النحو، النواجي أشرف ماهر، دار غريب، القاهرة، 2001م ص 09.
- ² نظرية الأصل والفرع، الملخ حسن خميس، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2001هـ ، ص46.
- ³ الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ/ 2006م ص119.
- ⁴ نظرية الأصل والفرع، مرجع سابق، ص46.
- ⁵ نظرية الأصل والفرع، مرجع سابق، ص46.
- ⁶ الأصول، تمام حسان، ص11.
- ⁷ ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، مخطوط رسالة دكتوراه لمخلوف بن لعلام، جامعة الجزائر، 2004م، ص46-119.
- ⁸ الأصول، تمام حسان، مرجع سابق، ص107.
- ⁹ الأصول، المرجع نفسه، ص108.
- ¹⁰ نظرية الأصل والفرع، مرجع سابق، ص46.
- ¹¹ الأصول، مرجع سابق، ص110.
- ¹² المرجع نفسه، ص110.
- ¹³ الأصول، تمام حسان، ص110-111.
- ¹⁴ الأصول، تمام حسان، مرجع سابق، ص117.
- ¹⁵ الأصول المقدرة غير المستعملة، بحث في مجلة التبیین، د.مخلوف بن لعلام، جامعة الجزائر، 2004م ص125.
- ¹⁶ المنصف في شرح كتاب التصريف، للمازني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: إبراهيم مصطفى أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف، مصر، ط1، 1954م/ 1427هـ ص348.
- ¹⁷ نظرية الأصل والفرع، الملخ، ص110.
- ¹⁸ المنصف، ابن جني، ج1، ص45.
- ¹⁹ جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت لبنان، 1423هـ، 2003م، ج2، ص244.
- ²⁰ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،، السيوطي جلال الدين، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1418هـ/ 1998م، ج3، ص363.
- ²¹ الأصول، تمام حسان، ص104.
- ²² ظاهرة التقدير، مخلوف بلعلام، ص219.
- ²³ الكتاب، سيبويه، أبو عثمان، بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، ج1، ص52-53.
- ²⁴ الأصول، تمام حسان، ص139.
- ²⁵ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م، ج2، ص430/ و 92، ج2، ص532.
- ²⁶ ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د.عفيفي أحمد، الدار المصرية اللبنانية، السودان، ط1، 1417هـ/ 1996م هـ ص189.

- ²⁷ الكتاب، سيبويه، ج2، ص 279 وص 330.
- ²⁸ المرجع نفسه، ص 244، والإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، الحنجي عبد الحق أحمد محمد، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الوقف السنّي بالعراق، ط 1، 2008 م، ص 317.
- ²⁹ بحوث ودراسات في علوم اللسان (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، د. الحاج صالح عبد الرحمن، موفم للنشر، 2007م ص 195-196.
- ³⁰ المنصف، مرجع سابق، ج2، ص 327.
- ³¹ القياس في النحو، د. منى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1405هـ / 1985م، ص 48.
- ³² ظاهرة التقدير، مرجع سابق، ص 135-136.
- ³³ المرجع نفسه، ص 116.
- ³⁴ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ج 1، ص 216.
- ³⁵ المنصف، مرجع سابق، ج2، ص 324.
- ³⁶ الخصائص، ابن جنيّ أبو الفتح عثمان، تح: محمد علي التّجار، دار الهدى بيروت، ط 2، 1372هـ / 1952م، ص 05-261.
- ³⁷ الخصائص، ابن جنيّ أبو الفتح عثمان، ج 1، ص 261.
- ³⁸ الخصائص، مرجع نفسه، ج 1، ص 257-258.
- ³⁹ الخصائص، المرجع نفسه، ص 260.
- ⁴⁰ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري جمال الدين بن هشام، دار الفكر، ط 6، مج 2، ج 4، ص 412.
- ⁴¹ الأصول، تمام حسان، ص 121.
- ⁴² المرجع نفسه، ص 122.
- ⁴³ الأصول في النحو، ابن السّراج، محمد بن سهل، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1، 1988م، ج 1، ص 66.
- ⁴⁴ نظرات من التراث اللغوي العربي، المهيري عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1993م، ص 131.
- ⁴⁵ نظرات في التراث، المرجع نفسه، ص 131.
- ⁴⁶ الكتاب، ج 1، مرجع سابق، ص 24-25.
- ⁴⁷ الخصائص، ج 1، مرجع سابق، ص 80.
- ⁴⁸ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط 2، 1992م، ص 48.
- ⁴⁹ الإنصاف في مسائل الخلاف، مج 2، مرجع سابق، ص 522.
- ⁵⁰ المرجع نفسه، مج 2، ص 646.
- ⁵¹ الأصول، ابن سراج، ج 3، ص 343، وينظر: الإنصاف، مج 2، ص 646.
- ⁵² الكتاب، ج 2، مرجع سابق، ص 108.
- ⁵³ شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدّين بن علي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج 2، مرجع سابق، ص 11.

- ⁵⁴ أسرار البلاغة، الإمام الجرجاني عبد القاهر، تح: ميسر عقّاد، ومصطفى الشيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1428هـ / 2007م ص293.
- ⁵⁵ الخصائص، ج2، مرجع سابق، ص360.
- ⁵⁶ الكتاب، ج1، مرجع سابق، ص291.
- ⁵⁷ الأشباه والنظائر، ج1، دار الأبحاث الجزائر، ط1، 2007م، ص239.
- ⁵⁸ منازل الحروف، الحدود، رسالتان في اللغة، الروماني علي بن عيسى، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان الأردن، ط1، 1984م، ص37.
- ⁵⁹ أسرار البلاغة، الجرجاني، مرجع سابق، ص297.
- ⁶⁰ شرح الكافية في النحو، الأستراباذي رضي الدين بن حسين، دار الكتب النحوية، 1995م، ج2، ص384.
- ⁶¹ الكتاب، ج1، ص316.
- ⁶² جامع الدروس العربية، ج2، مرجع سابق، ص366-367.
- ⁶³ الكتاب، ج2، ص390.
- ⁶⁴ الأصول، ابن السراج، ج2، ص257.
- ⁶⁵ جامع الدروس العربية، ج2، ص606-607.
- ⁶⁶ جامع الدروس العربية، مرجع سابق، ص607.
- ⁶⁷ الأصول، ابن السراج، ج2، ص259.
- ⁶⁸ الكتاب، ج2، مرجع سابق، ص404.
- ⁶⁹ الكتاب، ج1، مرجع سابق، ص182.
- ⁷⁰ الخصائص، ج1، مرجع سابق، ص362.
- ⁷¹ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الأنصاري جمال الدين عبد الله بن هشام، تح: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1419/ 1999م مج2، ص48 وما بعدها.
- ⁷² الكتاب، ج1، ص81.
- ⁷³ الكتاب، ج1، ص66.
- ⁷⁴ الأصول، ابن السراج، ج2، مرجع سابق، ص64-66.
- ⁷⁵ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير ضياء الدين، تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار النهضة للطباعة، الفجالة القاهرة، مصر، ط2، ج2، ص210-211.
- ⁷⁶ المرجع نفسه، ص211.
- ⁷⁷ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي عبد الرحمن بن صالح، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ / 1996م، ص48.
- ⁷⁸ نتائج الفكر في النحو، السهيلي أبو القاسم، تح: عادل أحمد، وعلي عوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1412هـ / 1992م، ص313.

قائمة المصادر والمراجع:

- ¹ مصطلحات علم أصول النحو، النواجي أشرف ماهر، دار غريب، القاهرة، 2001م ص 09.
- ⁷⁸ نظرية الأصل والفرع، الملق حسن خميس، دار الشروق، عمان الأردن، ط1، 2001هـ ، ص46.
- ⁷⁸ الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1425هـ/ 2006م ص119.
- ⁷⁸ ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، مخطوط رسالة دكتوراه لمخلوف بن لعلام، جامعة الجزائر، 2004م، ص46-119.
- ⁷⁸ الأصول المقدرة غير المستعملة، بحث في مجلة التبيين، د.مخلوف بن لعلام، جامعة الجزائر، 2004م ص125.
- ⁷⁸ المنصف في شرح كتاب التصريف، للمازني، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: إبراهيم مصطفى أمين، إدارة إحياء التراث القديم وزارة المعارف، مصر، ط1، 1954م/ 1427هـ ص348.
- ⁷⁸ جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت لبنان، 1423هـ، 2003م، ج2، ص244.
- ⁷⁸ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،، السيوطي جلال الدين، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1418هـ/ 1998م، ج3، ص363.
- ⁷⁸ الكتاب، سيبويه، أبو عثمان، بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، ج1، ص52-53.
- ⁷⁸ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، ط1، 1424هـ/ 2003م، م72، ج2، ص430/ وم92، ج2، ص532.
- ⁷⁸ ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د.عفيفي أحمد، الدار المصرية اللبنانية، السودان، ط1، 1417هـ/ 1996م ه ص189.
- ⁷⁸ الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، الحجّي عبد الحق أحمد محمد، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الوقف السني بالعراق، ط1، 2008م، ص317.
- ⁷⁸ بحوث ودراسات في علوم اللسان (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، د. الحاج صالح عبد الرحمن، موفم للنشر، 2007م ص195-196.
- ⁷⁸ القياس في النحو، د.منى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1405هـ/ 1985م، ص48.
- ⁷⁸ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ج1، ص216.
- ⁷⁸ الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان، تح: محمد علي التجار، دار الهدى بيروت، ط2، 1372هـ/ 1952م، ص05-261.
- ⁷⁸ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري جمال الدين بن هشام، دار الفكر، ط6، مج2، ج4، ص412.
- ⁷⁸ الأصول في النحو، ابن السراج، محمد بن سهل، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1988م، ج1، ص66.
- ⁷⁸ نظرات من التراث اللغوي العربي، المهيري عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص131.
- ⁷⁸ إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ط2، 1992م، ص48.
- ⁷⁸ شرح المفصل، ابن يعيش، موفق الدين بن علي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج2، مرجع سابق، ص11.
- ⁷⁸ أسرار البلاغة، الإمام الجرجاني عبد القاهر، تح: ميسر عقاد، ومصطفى الشيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط1، 1428هـ/ 2007م ص293.

- ⁷⁸ الأشباه والنظائر، ج1، دار الأبحاث الجزائرية، ط1، 2007م، ص239.
- ⁷⁸ منازل الحروف، الحدود، رسالتان في اللغة، الروماني علي بن عيسى، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان الأردن، ط1، 1984م، ص37.
- ⁷⁸ شرح الكافية في النحو، الأستراباذي رضي الدين بن حسين، دار الكتب النحوية، 1995م، ج2، ص384.
- ⁷⁸ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الأنصاري جمال الدين عبد الله بن هشام، تح: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1419، 1/1999م مج2، ص48 وما بعدها.
- ⁷⁸ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير ضياء الدين، تح: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار النهضة للطباعة، الفجالة القاهرة، مصر، ط2، ج2، ص210-211.
- ⁷⁸ شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المكودي عبد الرحمن بن صالح، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1996م، ص48.
- ⁷⁸ نتائج الفكر في النحو، السهيلي أبو القاسم، تح: عادل أحمد، وعلي عوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1412هـ/1992م، ص313.
